

محمود محارب*

إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي

تتابع إسرائيل التغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي الناجمة عن الثورات العربية بقلق بالغ، فهي تدرك أن فرصها في التحكم في عملية التغيير التي تجري، وفي مجمل التطورات الناجمة عنها محدودة للغاية. ولكن، على الرغم من ذلك، تسعى إسرائيل بقدر استطاعتها إلى التقليل من الآثار السلبية لتلك التغيرات عليها وعلى مكانتها ودورها في المنطقة. تعالج هذه الدراسة المواقف الإسرائيلية من هذه التغيرات الجيوستراتيجية الجارية الآن في الوطن العربي نتيجة لثورات الربيع العربي، والتي يأتي في مقدمتها سقوط العديد من أنظمة الاستبداد التي اعتمدت إسرائيل على بعضها في ضمان أمنها. فقيام أنظمة ديمقراطية في العديد من الدول العربية جعل صوت الشعوب العربية يطفو على السطح مما أخذ يهدد بالإخلال بالميزان الذي كانت كفته راجحة لصالح أمن إسرائيل. وتناقش الدراسة أيضاً تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة العربية، واحتمالات تغيير العلاقات الإسرائيلية – الأميركية. كما تناقش قضية الأسلحة غير التقليدية، واحتمال فقدان إسرائيل احتكارها بسبب الربيع العربي، وتعرض الموقف الإسرائيلي من الثورة في سورية.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عوامل الاهتمام الإسرائيلي بالربيع العربي ومنطلقاته

عربية حاكمية مستبدية وفاسدة، تحتدم الصراعات بينها، وتفتقر شعوبها إلى إرادتها الوطنية، فتقمع مواطنيها وتحرمهم من أبسط حقوقهم وتحرم مجتمعاتها من التطور - في المزيد من تعزيز مكانة إسرائيل وسطوتها في المنطقة، ولا سيما أن الغالبية العظمى من هذه الأنظمة المستبدية كانت خاضعة للأجندة الإسرائيلية - الأميركية في المنطقة.

”
هناك قلق في إسرائيل من أن تمس الثورات العربية، على المديين المتوسط والبعيد بجوانب من عوامل قوتها من ناحية، وتنتهي عوامل ضعف الدول العربية أو تقلصها من ناحية أخرى.“

وعلى الرغم من الصدمة المفاجئة الأولية من اندلاع الثورات العربية، فإنه سرعان ما احتلت هذه الثورات وتطوراتها والتغيرات الإستراتيجية التي أحدثتها مكانة مهمة عند صانعي القرار الإسرائيلي في المؤسسات السياسية والعسكرية ولدى مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام الإسرائيلية. وانطلاقاً من المفاهيم والفرضيات المتأصلة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وفي مقدمتها العداء للديمقراطية في الدول العربية والعداء للوحدة العربية والعمل العربي المشترك، ناصبت إسرائيل الثورات العربية العداء منذ بدايتها واتخذت ضدها موقفاً واضحاً وضد أهدافها المطالبة بإسقاط أنظمة الاستبداد والفساد وإقامة أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق المواطن وتقيم العدالة الاجتماعية. وعبرت إسرائيل عن مواقفها هذه علناً عبر تصريحات رئيس الحكومة والوزراء وقادة المؤسسة الأمنية، ومن خلال تحليلات المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الإسرائيلية^(٢). وشككت إسرائيل في قوى التغيير في الوطن العربي وفي أصالتها وفي

منذ انطلاق الربيع العربي، ما انفكت إسرائيل تنظر بقلق شديد إليه وإلى الواقع السياسي الجديد الذي تشكل ولا يزال يتشكل، من جراء الثورات العربية. فإسرائيل تهتم اهتماماً كبيراً بما يجري في الوطن العربي ولا سيما في الدول المجاورة لها، لاعتقادها أن ما يجري في الدول العربية يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مكانتها ودورها في المنطقة وأمنها القومي وسياساتها العدوانية تجاه العرب وقضاياهم بصورة عامة والشعب الفلسطيني بصورة خاصة. فإسرائيل التي أقامت وجودها في عام ١٩٤٨ على حساب الشعب الفلسطيني، ثم استكملت احتلال باقي الأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى في عام ١٩٦٧، لا تعد نفسها دولة عادية مثل باقي الدول في المنطقة من حيث الدور والمكانة. وفي سياق توسعها الإقليمي وتعزيزها مكانتها ودورها دولة مهيمنة ومهابة، وذات نفوذ واسع في المنطقة، خاضت إسرائيل حروباً منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم أكثر من أي دولة أخرى في العالم، ولم تعد فقط على الدول العربية المجاورة لها، وإنما اعتدت أيضاً على عدد كبير من الدول العربية الأخرى التي تبعد عنها مئات الأميال. وهي الدولة الوحيدة في العالم التي دمّرت مفاعلات نووية، إذ دمّرت مفاعلين نوويين؛ أحدهما في العراق في عام ١٩٨١، والآخر في سورية في عام ٢٠٠٧، وذلك في سياق إصرارها على الاستمرار في احتكار السلاح النووي في المنطقة^(٣)؛ فإستراتيجية إسرائيل تجاه الدول العربية تعتمد على منطلقات القوة والحرب والردع وموازين القوى. واستندت إسرائيل في إدارة صراعها مع الدول العربية إلى عوامل قوتها الأساسية وضعف الدول العربية. وهناك قلق في إسرائيل من أن تمس الثورات العربية، على المديين المتوسط والبعيد بجوانب من عوامل قوتها من ناحية، وتنتهي عوامل ضعف الدول العربية أو تقلصها من ناحية أخرى. وتكمن أهم العوامل الأساسية لقوة إسرائيل في: علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتفوقها العسكري في الأسلحة التقليدية على جميع الدول العربية، واحتكارها السلاح النووي في المنطقة، ووضعها الاقتصادي المتطور، وامتلاكها إرادة سياسية موحدة في قضايا الأمن القومي في ظل نظام ديمقراطي قائم على مسلمات أمنية وأيديولوجية عنصرية معادية للعرب. ومن ناحية أخرى، ساهمت عوامل ضعف الدول العربية - وفي مقدمتها وجود أنظمة

٢ - لمزيد من التفاصيل بشأن الموقف الإسرائيلي المعادي للوحدة وللثورات وللديمقراطية في الوطن العربي، انظر دراسة: محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ٢١ / ٤ / ٢٠١١.

<http://dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b287223c13>

وانظر كذلك: عوفر شيلح، "الديمقراطية ليست للعرب"، معارف، ١ / ٢ / ٢٠١١.

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/733.html>

و: حجابي العاد، "هؤلاء ليسوا ناضجين بعد للديمقراطية"، معارف، ٣٠ / ١ / ٢٠١١.

<http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/220.html>

١ - للمزيد عن تدمير إسرائيل لهذين المفاعلين راجع: يوسي ملمان ودان رفيف، حروب الظلال - ملحموت هاتسليم - (تل أبيب: ميسكال ويديعوت أحرانوت، ٢٠١٢)، ص ٤٥١ - ٤٧٣.

سقوط العديد من أنظمة الاستبداد

مثل سقوط العديد من أنظمة الاستبداد والفساد، وفي مقدمتها نظام مبارك، خسارة إستراتيجية لإسرائيل. فقد كانت هذه الأنظمة خاضعة بصورة عامة للأجندة الإسرائيلية - الأميركية في المنطقة، وتساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تعزيز عوامل قوة إسرائيل من ناحية، وفي إضعاف عوامل قوة الدول العربية من ناحية أخرى. وسنتطرق إلى نظام مبارك بتفصيل أكثر بهذا الشأن لاحقاً.

إقامة أنظمة ديمقراطية في العديد من الدول العربية

تقف إسرائيل منذ إنشائها وحتى اليوم ضد إقامة أنظمة ديمقراطية في الدول العربية، فهي ترى في ذلك تهديداً لها ولسياساتها تجاه العرب؛ إذ يساهم مساهمة أساسية في فتح المجال أمام الشعوب العربية للتطور والتقدم بحرية في مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، ويقود إلى تقليص الفجوة بين الشعب وقيادته المنتخبة ديمقراطياً بخصوص المواقف من إسرائيل وسياساتها العدوانية ضد الشعوب العربية، مما يؤدي إلى تغيير الإستراتيجية العربية تجاه إسرائيل من سياسة الخنوع لها إلى سياسة مواجهتها ومقاومتها. كما أن إقامة أنظمة ديمقراطية في الدول العربية تحمل بين ثناياها تعزيز العمل العربي المشترك أيضاً، قد تقود إلى تحقيق الوحدة العربية التي تقف إسرائيل ضدها وترى فيها خطراً عليها وعلى سياساتها العدوانية تجاه العرب. والعداء للديمقراطية والوحدة العربيين قديم وعميق ومتجذر في الفكر والثقافة السياسية الأمنية الإسرائيلية، ولا يزال سائداً في إسرائيل حتى اليوم. وقد أعرب دافيد بن غوريون مؤسس إسرائيل وواضع نظريتها الأمنية عن خشيته من إمكانية أن يؤسس العرب أنظمة ديمقراطية ويحققوا وحدتهم السياسية، واعتقد أن ذلك يهدد وجود إسرائيل؛ فقد كتب بن غوريون في يومياته في عام ١٩٤٩ أن العرب يسعون إلى تحقيق الديمقراطية والوحدة السياسية، مشيراً إلى أنهم يتجاهلون المعوقات الداخلية والخارجية والزمن المطلوب لوحدهم، واستخلص مدى خطر ذلك على إسرائيل قائلاً: "يا ويلنا يا ويلنا إذا لم نعرف استغلال هذا الزمن لتكبر ولنحتل مكانة في العالم قبل أن يحقق العرب هدفها"^(٤).

قناعاتها وفي الأهداف التي تناضل من أجلها^(٣)، ودافعت في الوقت نفسه عن أنظمة الفساد والاستبداد العربية، ولا سيما تلك التي صنفتها في خانة "الدول المعتدلة"، وتمسكت بأفكار عنصرية مدعية أن نظام الحكم الديمقراطي لا يلائم العرب وأن أنظمة الحكم المطلق هي الملازمة لهم.

وانسجماً مع هذه القيم والأحكام، أعربت إسرائيل من خلال قادتها ومؤسساتها المختلفة، عن إعجابها بإتقان أنظمة الاستبداد والفساد العربية قمع الشعوب العربية ونجاحها في فرض أنظمة حكم قوية ومستقرة، إدراكاً منها أن أنظمة الاستبداد القوية في قمعها لشعوبها تنتج دولاً ضعيفة، خاصة في مواجهة العدو الخارجي.

”

تقف إسرائيل منذ إنشائها وحتى اليوم ضد إقامة أنظمة ديمقراطية في الدول العربية، فهي ترى في ذلك تهديداً لها ولسياساتها تجاه العرب؛ إذ يساهم مساهمة أساسية في فتح المجال أمام الشعوب العربية للتطور والتقدم بحرية في مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية

“

إن التغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي الناجمة عن الثورات العربية، لا تزال تجري وتتفاعل، ولم تكتمل معالمها بعد. وتتابع إسرائيل هذه التغيرات بقلق كبير، وهي تدرك محدودية تأثيرها في عملية التغيير التي تجري وفي التطورات الناجمة عنها. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تسعى بقدر استطاعتها إلى التقليل من آثارها السلبية عليها وعلى مكانتها ودورها في المنطقة. وسنعالج في هذه الدراسة المواقف الإسرائيلية من هذه التغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي المرتبطة بالربيع العربي، والتي يأتي في مقدمتها سقوط العديد من أنظمة الاستبداد، وإقامة أنظمة ديمقراطية في العديد من الدول العربية، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة العربية، والعلاقات الإسرائيلية - الأميركية، والأسلحة غير التقليدية، والعزلة الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي، والعلاقات الإسرائيلية - المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير والموقف الإسرائيلي من سيناريوهات الثورة في سورية.

٤ دافيد بن غوريون، يوميات حرب - يومان ملحماه -، الطبعة الثالثة (تل-أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢)، ص ٩٦٤.

٣ انظر مثلاً إلى آش ساسر، "التقليد والحداثة في الربيع العربي"، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٥، العدد ١، (نيسان / أبريل ٢٠١٢).

تدهور علاقات إسرائيل مع مصر وتركيا ويسيء إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة^(٦).

هناك شبه إجماع بين الباحثين المختصين والقادة الإسرائيليين على أن النفوذ الأميركي في المنطقة العربية قد تراجع بصورة ملحوظة بعد انطلاق الثورات العربية.

تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة العربية

هناك شبه إجماع بين الباحثين المختصين والقادة الإسرائيليين على أن النفوذ الأميركي في المنطقة العربية قد تراجع بصورة ملحوظة بعد انطلاق الثورات العربية. ويعيدون سبب هذا التراجع إلى جملة أسباب تتصدرها الثورات العربية وموقف الولايات المتحدة منها وتعاملها مع تطوّر أحداثها. وينتقد المختصون والقادة الإسرائيليون الإدارة الأميركية بشدة لأنها تخلّت عن نظامي الاستبداد والفساد في تونس ومصر بسرعة، ولم تسمح لهما باستعمال القوة الملائمة للبطش بالمتظاهرين لإنهاء هذين الثورتين، ولأنها أيدت تأسيس نظامين ديمقراطيين فيهما، وأقامت علاقات مع حركات الإسلام السياسي؛ وهو ما ألحق ضرراً إستراتيجياً بالمصالح الأميركية بحسب المحللين الإسرائيليين. ومن الملاحظ أن المختصين والمسؤولين الإسرائيليين يربطون ربطاً وثيقاً بين المصالح الأميركية والإسرائيلية واستمرار أنظمة حكم الاستبداد والفساد في الدول العربية، ليس مع تلك الأنظمة التي سقطت فقط، وإنما مع تلك التي لا تزال تحكم أيضاً؛ إذ يؤكّد ميخائيل ميلشتاين أن تخلي الولايات المتحدة عن نظامي بن علي ومبارك "أثر في ثقة حلفاء أميركا في المنطقة، بأنفسهم وفي ثقتهم بالولايات المتحدة كركيزة إستراتيجية لهم ليس فقط ضدّ تهديدات خارجية كالتهديد الإيراني، وإنما أيضاً ضدّ التحديات والتهديدات الداخلية"^(٧).

تصاعد قوّة الإسلام السياسي ووصوله إلى الحكم

هناك اتفاق في إسرائيل على أن ازدياد قوّة الإسلام السياسي وتضاعف شعبيته وصعوده إلى سدة الحكم في العديد من الدول العربية من جراء الثورات العربية، يمثل تهديداً لإسرائيل ولسياساتها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي. ومما يزيد القلق الإسرائيلي من هذا التهديد هو وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع وفي سياق عملية البناء الديمقراطي الناجمة عن الثورات العربية. وتعود الخشية من ازدياد قوّة الإسلام السياسي ووصوله إلى الحكم إلى الأسباب التالية^(٥):

- إن تحوّل المنطقة العربية والشرق الأوسط أيضاً، إلى معقل للإسلام السياسي الراديكالي المستند إلى تأييد شعبي متين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، يضع حداً لأطماع إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، وفي إقامة علاقات إستراتيجية قويّة مع دول محورية في المنطقة كالعلاقات التي أقامتها إسرائيل مع مصر مبارك ومع تركيا في العقد الذي سبق وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فيها في عام ٢٠٠٢.
- إقامة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين علاقات إيجابية مع أحزاب الإسلام السياسي وخاصّةً مع الإخوان المسلمين، وهو ما قد تكون له آثار سلبية على سياسات أميركا في المنطقة وعلى علاقاتها مع إسرائيل.
- احتفاظ الأحزاب الإسلامية السياسية بعد وصولها إلى الحكم، بمشروعها المعادي لإسرائيل ولسياساتها في المنطقة، حتّى وإن اتّبعت هذه الأحزاب سياسة براغماتية.
- وصول الإسلام السياسي إلى الحكم في مصر، يحدّ من "الحرية" التي كانت تتمتع بها إسرائيل في الاعتداء على الفلسطينيين في قطاع غزة. فمن أجل الحفاظ على العلاقات مع مصر ولو في حدها الأدنى، فإنّ إسرائيل مرغمة على اتّباع سياسة "ضبط النفس" وعدم شنّ حرب أو عدوان كبير ولفترّة زمنية طويلة. فأيّ حرب أو عدوان واسع على غزة، ولفترّة طويلة، قد يؤدّي إلى

٥ تحدث الكثير من المختصين والمسؤولين الإسرائيليين عن خطر وصول الإسلام السياسي إلى سدة الحكم بعد الثورات العربية، انظر مثلاً: داني روتشيلد، "تقييم هرتسليا ٢٠١٢: إسرائيل في عين العواصف"، مؤتمر هرتسليا الثاني عشر، شباط / فبراير ٢٠١٢. وانظر كذلك إلى: أفرايم عنبار، "التقلبات في العالم العربي وأمن إسرائيل القومي"، مركز بيجن-السادات للأبحاث الإستراتيجية في جامعة بار إيلان، نيسان / أبريل ٢٠١٢.

٦ رون طيره، "اهتزاز احتياط إسرائيل الإستراتيجي"، عدكان إستراتيجي، معهد دراسات الأمن القومي، المجلد ١٤، العدد ٣، (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١).

٧ ميخائيل ميلشتاين، "شرق أوسط جديد قديم: الهزة في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٤، العدد ١، (نيسان / أبريل ٢٠١١).

وقد كان داني روتشيلد أكثر وضوحاً في رؤية المخاطر التي تهدد العلاقات الأميركية-الإسرائيلية في أعقاب الربيع العربي. وأشار داني روتشيلد إلى أنه كان من المفترض أن تظهر إسرائيل بعد الثورات العربية بوصفها ذخراً إستراتيجياً لأميركا لأنها حليف مستقر ودائم، ولكن حدث عكس ذلك تماماً؛ إذ باتت الإدارة الأميركية ترى أن إسرائيل وسياساتها وممارستها في المنطقة، في ضوء الربيع العربي، تمثل عبئاً على السياسة الأميركية في المنطقة. وأكد روتشيلد أن هناك حواراً إستراتيجياً نقدياً يدور في مراكز الأبحاث الأميركية المحسوبة على المعسكر الديمقراطي، وفي الصحافة الليبرالية إثر الثورات العربية، ضد السياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة، يشبه الحوار النقدي الذي تتبناه النخب في أوروبا تجاه إسرائيل، والذي يؤكد على أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، وأن المواقف الإسرائيلية هي السبب في عدم التوصل إلى حل لهذه القضية المركزية^(٩).

”

كانت إسرائيل مرتاحة جداً لسياسة مصر النووية في ظل حكم مبارك، نتيجة يقينها أنه قد أخذ قراراً صارماً بأنها تطوّر مصر مشروعاً نووياً عسكرياً. ولكن الخشية في إسرائيل أن تتجه مصر بعد سقوط نظامه، وبعد أن تستقر الأوضاع فيها نحو تطوير مشروع نووي.

”

الربيع العربي والأسلحة غير التقليدية

أثارت الثورات العربية اهتماماً ملحوظاً في إسرائيل بمدى تأثير هذه الثورات في وضع الأسلحة غير التقليدية في الدول العربية، ولا سيما في الدول التي حدثت فيها ثورات، وفي السياسة النووية التي ستبناها مصر ما بعد الثورة. كانت إسرائيل مرتاحة جداً لسياسة مصر النووية في ظل حكم مبارك، نتيجة يقينها أنه قد أخذ قراراً صارماً بأنها تطوّر مصر مشروعاً نووياً عسكرياً. ولكن الخشية في إسرائيل أن تتجه مصر بعد سقوط نظامه، وبعد أن تستقر الأوضاع فيها نحو تطوير مشروع نووي. أما في ما يخص الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فقد ظهر قلق في إسرائيل من إمكانية عدم تمكن أجهزة الدولة في سورية من الحفاظ

ويثير تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة قلق إسرائيل، لأن الولايات المتحدة هي الحليف والداعم الأساسي لها، والتي لا يزال مصيرها ودورها ومكانتها في المنطقة يرتبط ارتباطاً وطيداً بمكانة الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة والعالم، وبالعلاقات بها.

الربيع العربي والعلاقات الإسرائيلية الأميركية

اهتم الباحثون والمسؤولون الإسرائيليون بموضوع أثر الربيع العربي في طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية. ويظهر من كتابات الباحثين المختصين الإسرائيليين وجود قلق وخشية في إسرائيل من إمكانية تأثير الثورات العربية ونتائجها في طبيعة العلاقات الإسرائيلية - الأميركية، وفي الموقف والفعل الأمريكيين تجاه سياسات إسرائيل وخطواتها في المنطقة، والتي تخالف السياسة الأميركية أو لا تتماشى معها.

أكد أفرايم عنبار مدير مركز بيجن - السادات للأبحاث الإستراتيجية في جامعة بار إيلان في دراسة له، أن الأمن والردع الإسرائيليين يعتمدان على عوامل مهمة يتصدّرها التزام أميركا بأمن إسرائيل وسلامتها واستعدادها لأن تهب لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عندما تقتضي الضرورة. وأضاف أن هناك قلقاً في إسرائيل بشأن عدم التزام أميركا في تقديم هذه المساعدات الضرورية للردع الإسرائيلي ومكانتها ودورها في المنطقة دون شروط. إذ إن التجربة أظهرت أن الإدارة الأميركية خيّبت آمال العديد من حلفائها وتخلّت عنهم عندما كانوا في أمس الحاجة إلى مساعدتها. إلى جانب ذلك هناك خشية من أن تحدّ الإدارة الأميركية من "حرية" إسرائيل في القيام بحرب أو بعمليات عسكرية كبيرة في المنطقة، أو بخطوات لا تتماشى مع السياسة الأميركية، وأنها إذا قامت بذلك دون الموافقة الأميركية فإنها ستلحق ضرراً كبيراً بعلاقات إسرائيل مع أميركا. وذكر عنبار بأن هذه الحسابات ليست جديدة ولكنها تحتل أهمية كبيرة في هذه المرحلة بالذات التي تشهد تغييرات مهمة في المنطقة من جراء الثورات العربية. واستخلص أن على إسرائيل أخذ الحيطة الشديدة في علاقاتها مع أميركا في السنوات القادمة وعليها ألا تأخذ طبيعة هذه العلاقات معطى ثابتاً ودائماً في هذه الظروف المتغيرة، وتحرص بشدة على الحفاظ على طبيعة هذه العلاقات ونوعيتها مع أميركا التي لا بدّ لها^(٨).

٨ أفرايم عنبار، "التقلبات في العالم العربي وأمن إسرائيل القومي"، المرجع نفسه.

٩ داني روتشيلد، "تقييم هرتسليا ٢٠١٢: إسرائيل في عين العواصف"، المرجع نفسه.

مبارك. ومما ساعد إسرائيل في تحقيق أهدافها وجود نظام حكم في مصر قائم على الاستبداد والفساد ويسعى إلى توريث السلطة لابنه كغيره من أنظمة الحكم في الدول العربية.

لقد أثار انتصار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وإسقاط نظام الاستبداد والفساد في وضع إسرائيل الجيوستراتيجي في المنطقة؛ ووضع أمام إستراتيجيتها المعادية لمصر والدول العربية تحديات ومخاطر جديدة. فقد فقدت إسرائيل أهم حلفائها في المنطقة في العقود الأخيرة، والذي قدم لها خدمات جمّة وصفها المسؤولون الإسرائيليون بأنها لا تقدر بثمن^(١). وحدث تطوران مهمان للغاية كانت إسرائيل تخشى حدوثهما لما لهما من تأثيرات إستراتيجية على مصر مصر والمنطقة: الأول، الشروع في إقامة وتأسيس نظام ديمقراطي في مصر، والمضي قدماً في تعزيزه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها عملية تأسيس النظام الديمقراطي. والثاني، وصول الإسلام السياسي الذي يحمل مشروعا معاديا لإسرائيل، إلى سدة الحكم في مصر عن طريق صناديق الاقتراع.

لقد غيرت ثورة ٢٥ يناير المصرية، ولا سيما بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل ونوعيتها. ووضعت حداً للشراكة الإستراتيجية بين الدولتين وحررت الإرادة الوطنية المصرية من تبعيتها للأجندة الإسرائيلية - الأميركية في المنطقة بصورة عامة وفي القضية الفلسطينية بصورة خاصة. وعلى الرغم من صعوبة أوضاعها الاقتصادية، وصعوبة مرحلة عملية التأسيس لنظام ديمقراطي وما يرافقها من صراعات داخلية شديدة، بدأت مصر في استعادة مكانتها ودورها في المنطقة المتعارض والمتناقض مع دور إسرائيل وسياساتها العدوانية في المنطقة. ومن الواضح أن أشد ما يقلق إسرائيل هو الاتجاه الإستراتيجي الذي اتخذته وتتخذ مصر ما بعد الثورة في علاقاتها مع إسرائيل، ولكن دون التقليل من قلق إسرائيل بشأن تأثير الثورة في نوعية العلاقات بين الدولتين في الوقت الحالي وعلى المدى القريب. فإسرائيل تدرك أن الدور المصري ما بعد الثورة، ومدى تأثيره وفعاليته في قضايا الصراع والخلاف مع إسرائيل، مرتبط بعوامل كثيرة تأتي في مقدمتها قوة مصر الذاتية في مختلف المجالات ونوعية علاقاتها العربية والإقليمية والدولية وموازن القوى بينها وبين إسرائيل.

على سيطرتها الكاملة على هذه الأسلحة التي تعتقد إسرائيل أن سورية تمتلك كميات كبيرة جداً منها. وتخشى إسرائيل من أن يتسرب جزء من الأسلحة الكيماوية في ظل استمرار الصراع في سورية إلى حزب الله، أو بعض المجموعات المسلحة التي تقاوم النظام. وترى إسرائيل أن ذلك يهددها تهديداً خطيراً؛ إذ تعتقد أن بإمكانها ردع النظام السوري عن استعمال هذه الأسلحة ضد إسرائيل، ولكنها تجد صعوبة كبيرة في ردع حزب الله والمجموعات المسلحة. وقد يؤدي حصول حزب الله على هذه الأسلحة الكيماوية إلى تأسيس الردع المتبادل بينه وبين إسرائيل، وهذا ما لا تريد إسرائيل حدوثه بتاتاً^(١).

إسرائيل والتغيير في مصر

اهتمت إسرائيل منذ نشوئها وحتى اليوم اهتماماً كبيراً بمصر وبدورها المهم في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي وبقدرتها على التأثير في مجمل العلاقات العربية - الإسرائيلية، سواء في مرحلة الحرب بين الدولتين أو في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر في عام ١٩٧٩. ويرجع هذا الاهتمام إلى عاملين أساسيين، أولهما قوة مصر الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتنامية وذات طاقات عظيمة كامنة، تجعلها الدولة العربية الأقدر على الصمود أمام إسرائيل والتصدي لها. وثانيهما، دور مصر العربي والإقليمي المهم، الذي مكّنها من تبوؤ صدارة العمل العربي المشترك وقيادته فترة طويلة. وانطلاقاً من هاتين الحقيقتين، وإدراكاً منها أن مصر تمتلك "مفتاح" المنطقة العربية إلى حد بعيد، لم تكن إسرائيل ترى أن اتفاقية كامب ديفيد أنهت الصراع بينها وبين مصر، وإنما اعتقدت أنه دخل طوراً جديداً واتخذ صورة جديدة مغايرة لما كان عليه. فبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد تمسكت إسرائيل بمنطلقاتها الأساسية بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي واستمرت في صراعها مع مصر على جملة واسعة من القضايا التي أحرزت فيها إنجازات مهمة لمصلحتها، وفي مقدمتها التقليل من مكانة مصر وتهميش دورها العربي والإقليمي، وتقليص تأثيرها في تطور الأحداث في المنطقة، وفرض الأجندة الإسرائيلية - الأميركية عليها في ما يخص قضايا الصراع الأساسية في المنطقة بصورة عامة، والقضية الفلسطينية بصورة خاصة، ولا سيما في النصف الثاني من فترة حكم

١٠ انظر: دافيد فريدمان وأفرايم أسكولاي، "انعكاسات أحداث الربيع العربي في مجال السلاح غير التقليدي"، في كتاب: يوثيل جوجانسي ومارك هير (محرران)، سنة للربيع العربي: انعكاسات إقليمية ودولية، (تل أبيب: معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠١٢).

١١ للمزيد حول أهمية نظام مبارك لإسرائيل وانفراد إسرائيل في الدفاع عنه، انظر: محارب، "إسرائيل والثورة المصرية".

يستبعد معظم الباحثين والمختصين الإسرائيليين إقدام مصر في المدى القريب على إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، لأسبابٍ براغماتيةٍ تعود إلى حسابات موازين القوى والعلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وإلى انعكاسات مثل هذا القرار على وضع مصر الاقتصادي. وقد أشار أكثر من باحثٍ ومختصٍّ إسرائيليٍّ إلى أنَّ الحفاظ على علاقاتٍ مستقرةٍ بين مصر وإسرائيل هو أمرٌ حيويٌّ لمصر، ولا سيما بالنسبة إلى اقتصادها؛ فهناك أربعة قطاعاتٍ مهمةٍ وواسعةٍ في الاقتصاد المصري لها علاقةٌ مباشرةٌ وغير مباشرةٍ باستقرار العلاقات مع إسرائيل وبعدم حدوث مواجهةٍ عسكريةٍ، وهي: السياحة، والنفط والغاز، وقناة السويس، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية^(١٢).

ولكن، من الملاحظ أنَّ هناك قلقًا إسرائيليًّا على مصير اتفاقية كامب ديفيد على المدى البعيد. فقد هزَّ الربيع العربيَّ الكثير من المسلمات التي كانت سائدةً لدى الإسرائيليين بشأن مصر والمنطقة العربية. وضاعف قلق الإسرائيليين على مصير اتفاقية كامب ديفيد أنَّ ارتباط في الماضي مصير اتفاقيات السلام بين إسرائيل وجيرانها بإرادة الحاكم فقط، كما يؤكد المختصون الإسرائيليون، لكن، بعد الربيع العربيَّ ظهر عاملٌ جديدٌ ذو تأثيرٍ كبيرٍ في هذه الاتفاقيات وهو الشارع العربيُّ أو الرأي العامُّ العربيُّ الذي تحرَّر من نظام الاستبداد. وهناك خشيةٌ في إسرائيل من أنَّ يقود تأثير الرأي العامِّ المصريِّ المرافق لوصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر، وهم الذين يحملون مشروعًا معاديًا في الأصل لإسرائيل، إلى المطالبة الجدية بتعديل اتفاقية كامب ديفيد أو إلغائها كليَّةً على المدى البعيد، عندما تصبح مصر في وضعٍ قويٍّ يسمح لها بذلك^(١٣).

لقد كان الأمر الأهمُّ بالنسبة إلى إسرائيل بشأن اتفاقية كامب ديفيد أنَّها أخرجت مصر من حلبة الصراع العسكريِّ معها، ومكَّنتها طوال العقود الماضية من افتراض أنَّه لن تحدث أيُّ مواجهةٍ عسكريةٍ مع مصر في أيِّ حالٍ من الأحوال، حتَّى وإن شنت إسرائيل حربًا وعملياتٍ عسكريةٍ واسعةً ضدَّ أي طرفٍ عربيٍّ. وبناءً على هذه الفرضية أُكِّدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية طوال العقود الماضية أنَّه لن تكون

وانطلاقًا من هذا الإدراك، أولت إسرائيل اهتمامًا كبيرًا بمصر ما بعد الثورة وبتأثير سياساتها في إسرائيل في المديين القريب والبعيد في جملةٍ من القضايا، وفي مقدِّمتها: طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين ومستقبل اتفاقية السلام وتأثير التغيرات في مصر على سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية بمفاتها المختلفة، وفي ميزان القوى في المنطقة وفي الأمن القوميِّ الإسرائيليِّ، ووضع إسرائيل العسكريِّ وفي حجم الجيش الإسرائيليِّ ومدى استعداداته لإمكانية المواجهة العسكرية مع مصر في حال تدهور العلاقات بين الدولتين.

”

لقد كان الأمر الأهمُّ بالنسبة إلى إسرائيل بشأن اتفاقية كامب ديفيد هو أنَّها أخرجت مصر من حلبة الصراع العسكريِّ معها، ومكَّنتها من الافتراض طوال العقود الماضية أنَّه لن تحدث أيُّ مواجهةٍ عسكريةٍ مع مصر في أيِّ حالٍ من الأحوال

“

العلاقات الثنائية ومصير اتفاقية السلام

هناك إجماعٌ في إسرائيل على الأهمية القصوى لاتفاقية السلام مع مصر بالنسبة إلى أمن إسرائيل القوميِّ ووضعها الإستراتيجي في المنطقة، وأنَّ عليها بذل أقصى الجهد من أجل الحفاظ على هذه الاتفاقية. وهناك أيضًا إجماعٌ على أنَّ مصر ما بعد الثورة، وخاصَّةً بعد انتخاب محمد مرسي رئيسًا لها، قد وضعت حدًّا لطبيعة العلاقات السابقة التي كانت قائمةً بين إسرائيل ونظام مبارك، وغيَّرت نوعية هذه العلاقات وطبيعتها تغييرًا كبيرًا. وتحاول إسرائيل استقراء مدى تأثير إقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ في مصر ووصول "الإخوان المسلمين" إلى سدة الحكم فيها، بواسطة صناديق الاقتراع في مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد. وتحاول أيضًا استقراء إذا ما كان التغيير في السياسة المصرية سيقصر على تغيير نوعية العلاقات في ظلِّ الالتزام باتفاقية كامب ديفيد، أم أنه سيُشمل المطالبة بإجراء تعديلاتٍ فيها، أم أنَّ مصر ستعمل على إلغاء اتفاقية كامب ديفيد على المديين المتوسط والبعيد.

١٢ انظر مثلاً إلى: غيورآ آيلاند، "الهزة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل"، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٤، العدد ٢، (تموز / يوليو ٢٠١١). وكذلك: يتسحاق غال، "المصلحة المصرية تتطلب استقرار العلاقات مع إسرائيل"، تسومت هامزراح هاتيون، المجلد ١، العدد ٢، (٦ آذار / مارس ٢٠١١)، موقع موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط:

<http://www.tau.ac.il/dayancenter/framepub.htm>

١٣ للمزيد انظر: عوديد عيران، "مستقبل الاتفاقيات بين إسرائيل وجاراتها"، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٥، العدد ١، (نيسان / أبريل ٢٠١٢).

المصري من ناحية، وضد إسرائيل من ناحية أخرى. فهي تقوم بتهريب السلاح للمقاومة في قطاع غزة، وتهريب المهاجرين السريين الأفارقة إلى إسرائيل. أما الجزء الآخر من المشكلة، فيعود إلى الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد الذي يمنع وجود الجيش المصري في وسط سيناء وشمالها، ويقصره على وجود رمزي فقط، الأمر الذي حد من قدرة الدولة على استعمال الجيش المصري في مواجهة المجموعات المسلحة، ولا سيما أن نظام مبارك كان يركز على أسلوب القمع في مواجهة المجموعات المسلحة.

تقلص نفوذ الدولة في سيناء، أثناء ثورة ٢٥ يناير وبعدها، وازداد نشاط المجموعات المسلحة في مختلف المستويات. وقد عارضت إسرائيل إجراء تعديلات على الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد، أو إدخال الجيش المصري ما يحتاج إليه من قوات ومعدات عسكرية لمواجهة المجموعات المسلحة، دون الموافقة الإسرائيلية الرسمية المسبقة. وقد بدا هذا الموقف الإسرائيلي ضعيفاً ولا يتماشى مع التغيرات في مصر ولا مع المستجدات في سيناء التي لم تتوقع اتفاقية كامب ديفيد حدوثها، ولا سيما أن إسرائيل دأبت على الشكوى من عدم قيام مصر بمواجهة المجموعات المسلحة ومكافحة تهريب السلاح إلى قطاع غزة. وترفض إسرائيل - في الوقت نفسه - إجراء تعديلات على الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد بما يتلاءم مع المتطلبات الأمنية المصرية الداخلية، وتتمسك بأن يكون دخول القوات المصرية إلى وسط سيناء وشمالها محدوداً من حيث الأفراد والعتاد والفترة الزمنية. ويبدو أن نوعية هذه العلاقة كانت تتلاءم مع نظام مبارك وليس مع النظام الجديد؛ إذ أدخلت مصر ما تحتاج إليه من قوات الجيش المصري إلى سيناء لمكافحة المجموعات المسلحة دون استئذان إسرائيل. وقد دعا الدبلوماسي الإسرائيلي السابق والباحث في معهد دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب عوديد عيران الحكومة الإسرائيلية إلى الاستجابة إلى إجراء تعديلات على الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد إذا طلبت مصر ذلك، وإذا "كانت التعديلات المطلوبة معقولة". فوفقاً لعيران، إن هدف هذه التعديلات هو تمكين مصر من مواجهة المجموعات المسلحة، ومكافحة تهريب السلاح إلى قطاع غزة، والحفاظ على القانون والنظام، وليس محاربة إسرائيل. كما أن إعادة إقرار مصر اتفاقية السلام، في ظل حكم الإخوان المسلمين، وبعد أن تستجيب إسرائيل للتعديلات المطلوبة، لها فوائد سياسية مهمة^(١٧).

هناك مواجهة عسكرية بين مصر وإسرائيل ما لم يحدث "تحول إستراتيجي" في مصر^(١٤). والسؤال الأهم الذي تحاول إسرائيل الإجابة عنه: هل حصل هذا "التحول الإستراتيجي" في مصر ما بعد الثورة؟ يتفق المحللون الإسرائيليون على أن "التغيير الإستراتيجي" في مصر تجاه إسرائيل عملية طويلة تستغرق سنوات، وليس حدثاً يأتي دفعة واحدة، وهو ما يعطي إسرائيل الوقت الملائم للاستعداد له^(١٥). وهناك سؤال آخر تحاول إسرائيل الإجابة عنه، هل بدأ فعلاً في مصر "التحول الإستراتيجي" الذي يملئ عليها إجراء تغيير في إستراتيجيتها العسكرية، وزيادة ميزانيتها الأمنية، وزيادة حجم الجيش الإسرائيلي برًا وجوًا وبحرًا في الأفراد والعتاد والذخيرة؟^(١٦) ويدعو العديد من المختصين الإسرائيليين إلى متابعة مسألة "التغيير الإستراتيجي" في مصر وفحصها بدقة كي تقوم إسرائيل بالاستعداد لمواجهة في الوقت الملائم.

”

عارضت إسرائيل إجراء تعديلات على الملحق العسكري لاتفاقية كامب ديفيد، أو إدخال الجيش المصري ما يحتاج إليه من قوات ومعدات عسكرية لمواجهة المجموعات المسلحة، دون الموافقة الإسرائيلية الرسمية المسبقة.

”

الوضع في سيناء

يحتل الوضع في سيناء أهمية كبيرة لكل من مصر وإسرائيل، ولا سيما أنه يشكل خط الاحتكاك المباشر بين الدولتين، وتتأثر به - في الوقت نفسه - العلاقات الثنائية بينهما وتؤثر فيه، ويكشف أيضًا القيود التي فرضتها اتفاقية كامب ديفيد على السيادة المصرية في سيناء. وتواجه مصر منذ سنوات مشكلة كبيرة في بسط نفوذها على وسط سيناء وشمالها. وتعود هذه المشكلة جزئياً إلى سياسة الإهمال والتهميش التي مارسها النظام تحت حكم نظام مبارك ضد مواطنيها في سيناء، ما أدى بجزء كبير منهم إلى إدارة ظهره للنظام المصري ومؤسساته، وإلى ظهور مجموعات كثيرة مسلحة وغير مسلحة، تعمل ضد النظام

١٤ آبلاند، "الهزة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل".

١٥ المرجع السابق.

١٦ المرجع السابق.

١٧ عيران، "مستقبل الاتفاقيات بين إسرائيل وجاراتها".

وذلك منذ نهاية البحث عن "التوازن الإستراتيجي" مع إسرائيل وبدء مفاوضات مدريد.

- إجراء النظام السوري مفاوضاتٍ جديَّةٍ وطويلةٍ مع إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي بوساطةٍ أميركيةٍ وتركيةٍ، في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨؛ وإبدائه استعداداته لتوقيع اتفاقية سلامٍ مع إسرائيل وإقامة علاقاتٍ طبيعيةٍ معها في مختلف المجالات مقابل استعادة الجولان المحتل^(١٨).

- أثبتت التجربة في العقود الماضية أنَّ بإمكان إسرائيل التوصل إلى تفاهيماتٍ مهمَّةٍ مع النظام السوري، من خلال الاتصال المباشر به، على أرضية المصالح المشتركة بشأن القضايا العربية الأكثر حساسيةً، حتَّى إنَّ كانت تتناقض مع مواقف النظام السوري العلنية الرسمية^(١٩).

لقد أثرت العوامل المذكورة في الموقف الإسرائيلي تجاه الثورة السورية. وقد بدا واضحاً، على الرغم من خطاب قادة إسرائيل اللفظي الذي يتَّسم في كثير من الأحيان بالتخبط، أنَّ الموقف الإسرائيلي فضَّل عدم استجابة النظام السوري لمطالب الثورة السورية المندانية بالحريَّة والديمقراطية، واللجوء إلى الحلِّ العسكريِّ القمعيِّ، لأنَّ إسرائيل ترى أنَّ إقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ في سورية تمثِّل تغييراً إستراتيجياً فيها له تأثيره المهمُّ في المنطقة، ويحمل إمكانية النهوض بها وتعزيز قدراتها ومكانتها ودورها في المنطقة على المديين المتوسَّط والبعيد، وهو ما يزيد من قدراتها في مواجهة إسرائيل. وقد فضَّل إسرائيل إدامة الصراع في سورية واستمراره أطولَ فترةٍ ممكنةٍ من أجل استنزاف الدولة والشعب وطرفي الصراع: النظام والثورة.

ويطرح المختصُّون الإسرائيليُّون عدَّة سيناريوهاتٍ لمستقبل سورية ومدى تأثير ذلك في إسرائيل والمنطقة. وأهمُّ هذه السيناريوهات^(٢٠):

١٨ للمزيد انظر: أوري ساغي، اليد التي تجمدت - هياذ شكفاه - (تل أبيب: مسكال وديبعوت أحرنون، ٢٠١١).

١٩ للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع وحول اجتماع رفعت الأسد (شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ورجل سورية القوي في عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات) مع وزير الدفاع الإسرائيلي أريئيل شارون سرّاً في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١، من أجل التفاهم بشأن أهداف الحرب على قوات منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التي كان يخطِّط لشنّها في عام ١٩٨٢، انظر: "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجداته"، تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠١٢.

<http://dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-daf42f0c1c71>

٢٠ آيلاند، "الهزة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل".

إسرائيل والثورة السورية

كان الموقف الإسرائيلي من النظام السوري، ومن الثورة السورية المطالبة بإسقاطه، مرَّكباً ومعقّداً، وتتنازعه عوامل عديدةٌ مختلفةٌ ومتضاربةٌ يدفع بعضها نحو إسقاط النظام، في حين تدفع عوامل أخرى باتجاه معاكس، على خلاف الموقف الواضح والداعم لنظام مبارك والمعارض لإسقاطه بشدَّة. ومن أهمِّ العوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي باتجاه تفضيل إسقاط النظام السوري ما يلي:

- التحالف الذي أقامه النظام السوري مع إيران و"حزب الله" وبعض التنظيمات الفلسطينية، والذي أصبح محورياً مهمّاً في مناهضة السياسة الإسرائيلية - الأميركية في المنطقة في ما يخصُّ الملفَّات: السوري، واللبناني، والفلسطيني، والملفَّ النووي الإيراني. وترى إسرائيل أنَّ سقوط النظام السوري سينهي المحور الإيراني - السوري المناهض لسياساتها في المنطقة، في مرحلةٍ مهمَّةٍ وحساسةٍ في الصراع بشأن الملفَّ النووي الإيراني، ويغيِّر طبيعة علاقات سورية مع حزب الله؛ ويفكِّك التحالف القائم بينهما، وهو ما يقود إلى إضعاف حزب الله.

- تمسُّك النظام السوري بموقفه المناهض لشروط السلام الإسرائيلية - الأميركية، وإصراره على انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتلَّ إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧.

و على الرغم من أنَّ إسرائيل تتخذ النظام السوري عدوًّا، فهناك عواملٌ مهمَّةٌ تدفع الموقف الإسرائيلي باتجاه تفضيل بقاء النظام السوري في الحكم واعتقاد أنَّ هذا السيناريو يعدُّ أقلَّ سوءاً بالنسبة إليها. فمن خبرتها بالنظام السوري في العقود الماضية، تراه عدوًّا مريحاً يمكن رده من ناحية، والتوصل إلى تفاهيماتٍ مهمَّةٍ معه من ناحيةٍ أخرى، وبخاصَّةٍ منذ توقيع اتفاقية فصل القوات ووقف إطلاق النار مع إسرائيل في عام ١٩٧٤، ومن هذه الأسباب:

- احترام النظام السوري منذ عام ١٩٧٤ اتفاقية وقف إطلاق النار على الجبهة السورية، وعدم سماحه للجيش السوري أو المقاومة بإطلاق رصاصة واحدة على قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان.

- اتِّخاذ النظام السوري القرار التاريخي بأنَّ السلام مع إسرائيل هو خياره الإستراتيجي، وأنَّ مسألة استعادة الجولان السوري المحتلَّ تعالج بالطرق السلمية والمفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل،

الاستبداد، واستقرار حكم أنظمة الاستبداد والفساد واستمرارها في الدول العربية. وفي الوقت نفسه، أظهر الربيع العربي الطاقات الكبيرة الكامنة في الشعوب العربية وأعاد التقدير إلى الرأي العام العربي والجماهير العربية في قدرتها على التأثير في تطوّر الأحداث في المنطقة. ومنذ انطلاقتها، أثارت الثورات العربية قلقاً عميقاً في إسرائيل، لما تحملته من عواملٍ مهمّةٍ مؤثرة من شأنها - إذا تحققت أو تحقّق بعضها - أن تُضعف عوامل قوّة إسرائيل من ناحيةٍ، وتعزّز عوامل قوّة الدول العربية من ناحيةٍ أخرى. فعلاوةً على إسقاط العديد من أنظمة الاستبداد والفساد، وفي مقدّمتها خسارة إسرائيل لنظام مبارك - حليفها الإستراتيجي الأفضل في العقدين الأخيرين - هناك قلقٌ حقيقيّ في إسرائيل من إمكانية نجاح الثورات العربية في تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية متينة في السنوات القادمة في العديد من الدول العربية، ولا سيّما في مصر؛ ووصول قوَى وأحزابٍ سياسيّةٍ إلى سدّة الحكم في الدول العربية بواسطة صناديق الاقتراع، تحمل مشروعاً معادياً لإسرائيل ولسياساتها في المنطقة وتسعى إلى تغيير طبيعة العلاقات معها والتصدي لها ولسياساتها العدوانيّة في المنطقة تجاه الشعب الفلسطينيّ والدول العربيّة. وتخشى إسرائيل أن يقود ذلك إلى تعزيز العمل العربيّ المشترك، ولا سيّما في القضية الفلسطينية، ويساهم في تهئية الظروف الملائمة لإعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتبني الدول العربية إستراتيجية جديدة تجاه إسرائيل لعزلها إقليمياً ودولياً، وهو ما قد يؤديّ إلى تراجع علاقات إسرائيل مع حلفائها، إذا استمرت في سياسة الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة والبطش بالشعب الفلسطينيّ.

• تمكّن نظام بشار الأسد بعد جهدٍ طويلٍ ومريّرٍ من البطش والقمع، من البقاء في الحكم لسنواتٍ. ويؤكّد غيوراً أيلاند أنّ هناك تأييداً لهذا السيناريو في أروقة متّخذي القرار في إسرائيل، لأنّه أقلّ السيناريوهات سوءاً كما يدّعي. وإذا بقي بشار الأسد في الحكم، فإنّه سيبدل كلّ جهده في محاولة توطيد حكمه في الداخل والحصول على الشرعية الدولية في الخارج. وفي هذه الظروف فإنّه سيكون ضعيفاً جدّاً ولن يفكر في المواجهة مع إسرائيل، وقد يخفّف من دعمه لحزب الله.

• إسقاط النظام السوريّ ودخول سورية في حالة من الفوضى والصراع الداخليّ. وهذا السيناريو سيضعف سورية ويقلّل من خطرهما العسكريّ على إسرائيل، ولكنّه في الوقت نفسه سيضع حدّاً لوقف إطلاق النار بين سورية وإسرائيل. إذ من المرجح أن تقوم بعض المجموعات المسلّحة بهجماتٍ على الجيش الإسرائيليّ في الجولان السوريّ المحتلّ وتفتح جبهةً مع إسرائيل تستقطب شيئاً فشيئاً المزيد من المجموعات المسلّحة مستغلة الفوضى وعدم وجود حكمٍ مركزيّ قويّ في سورية.

• وصول الإسلاميين إلى السلطة بواسطة صناديق الاقتراع بعد إسقاط النظام، وفي هذه الحالة ستتحالف سورية مع تركيا وستكون أكثر عداءً لإسرائيل.

• إقامة نظامٍ ديمقراطيّ يتمخّض عنه انتخاب فئات وأحزاب ذات توجهٍ سياسيّ عامٍ قريب من الغرب. وفي مثل هذه الحالة، فإنّه من المرجح ألا يتخذ الحكم الجديد في البداية على الأقلّ، موقفاً عدائياً تجاه إسرائيل، من أجل تثبيت الحكم. ومن المرجح أن يشجّع وجود هذا النظام الدول الغربية على ممارسة الضغط على إسرائيل لإعادة الجولان السوريّ المحتلّ إلى سورية في إطار اتفاقية سلامٍ بين إسرائيل وسورية^(٢١).

الخاتمة

هزّ الربيع العربيّ العديد من الفرضيات والمسلّمات الأساسية المخطئة التي كانت سائدةً في إسرائيل ولدى الكثيرين في المنطقة والعالم عن "طبيعة" الإنسان العربيّ، وتقبّله الخضوع للظلم والخنوع لأنظمة